

دراسة حالة البترول في الجزائر

[د. أنيسة بن رمضان]

[أستاذة مساعدة-جامعة تلمسان]

[dr.benra@gmail.com]

[د. بومدين محمد رشيد]

[أستاذ محاضر قسم ب-جامعة أحمد بن أحمد وهران 2]

[boumrchid@gmail.com]

[أ.د. بلعمق م مصطفى]

[أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان]

[belmo_mus@yahoo.com]

الملخص:

وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر

تهدف في بحثنا هذا إلى اختبار دور نوعية المؤسسات في تفسير العلاقة بين وفرة البترول والنمو الاقتصادي الجزائري بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014. تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن الأثر السلبي لتطايير أسعار البترول على النمو الاقتصادي يعوض الأثر الإيجابي لوفرة البترول، وبالتالي نستنتج أن تطايير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي للدولة هو الذي يدفع الظاهر المتناقض للجنة الموارد الطبيعية في الجزائر وليس وفرة البترول بحده ذاته. ويكمن الحل في تبني إستراتيجية للتنوع الاقتصادي من خلال بناء قطاع خاص نشط يساهم في خلق فرص العمل بالإضافة إلى تحسين النوعية المؤسساتية لتوفير مناخ مناسب لجذب الاستثمار. وهذا ما سيعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، نوعية المؤسسات، وفرة البترول، الفساد.

Abstract:

Natural Resource Abundance, Institutional Quality and Economic Growth: Case Study of Oil in Algeria

In this research, we try to test the role of institutional quality in explaining the relationship between oil abundance and economic growth in Algeria, applying a VECM model using annual data over the period 1970-2014. Our results indicate that the negative growth effects of oil price volatility offset

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

the positive impact of oil boom; therefore, we argue that oil price volatility and lower institutions quality, rather than oil abundance per se, drives the resource curse paradox in Algeria. Therefore, solutions should be diversify the Algerian economy through the construction of a dynamic private sector which contributes to providing employment opportunities, and enhance the quality of institutions to attract and stimulate much investment. And this is what will ensure economic satiability in Algeria.

Keywords : natural resources, economic growth, institutional quality, oil abundance, corruption.

Résumé :

L'abondance des ressources naturelles, Qualité Institutionnelle et Croissance Economique : Cas de Pétrole en Algérie

Dans ce papier, nous essayons de tester le rôle de la qualité institutionnelle pour expliquer la relation entre l'abondance du pétrole et la croissance économique en Algérie, en appliquant le modèle VECM au cours de la période 1970 - 2014. Nos résultats indiquent que les effets négatifs de la volatilité des prix du pétrole ont compensés l'effet positif du boom pétrolier. Par conséquent, la volatilité des prix du pétrole et la mauvaise qualité des institutions, plutôt que l'abondance en elle même, entraîne le paradoxe de la malédiction des ressources naturelles en Algérie. L'état doit diversifier l'économie algérienne à travers la construction d'un secteur privé dynamique qui contribue à créer des nouveaux postes d'emploi, et d'améliorer la qualité des institutions pour attirer et stimuler l'investissement. Ce qui assurera la stabilité économique en Algérie.

Mots clés : ressource naturelle, croissance économique, qualité institutionnelle, pétrole, corruption.

تمهيد:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي كما أنها غالباً ما توصلت لنفس النتيجة المتمثلة في وجود علاقة قوية في الأجل الطويل بين وفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول وتراجع الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وإن اختلفت الميكانيكيات أو القنوات التي تؤدي إلى ذلك. ولعل من أبرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه العلاقة نظرية العلة الهولندية، تطاير أسعار المواد الأولية volatility ودورية السياسة المالية.

وفي منتصف التسعينات، أخذت ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية منحى سياسي حيث أنها لم تعد تتلخص في بعدها الاقتصادي وحسب وإنما يتكون من مرض سياسي كذلك تحت ما يعرف بالدولة الريعية Etat Rentier. ومع تغير هياكل التنمية تم التوضيح التدريجي للعنة الموارد الطبيعية من خلال البنية السياسية والمؤسساتية، حيث اعتبرت الموارد الطبيعية كعقبة تحول أمام تنمية مؤسسات اقتصادية وسياسية متينة وسلمية، حيث يرى أصحاب هذا الاقتراب أن لعنة الموارد ارجع بالأساس إلى تدهور القدرة المؤسسية للدولة مما يخفز السلوك الريعي. كما أن كلا من

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

(2003) Sala-i-Martin & Subramanian سلطا الضوء على الجانب المؤسسي، وبينما أن الموارد الطبيعية ذات أثر سلبي على

الجودة المؤسسية، وبالتالي فإن المشكلة تبعا لهذا الاقتراب هي مشكلة ذات طابع سياسي ومؤسسي تؤدي إلى نتائج اقتصادية.

مشكلة البحث: تعد الجزائر من الدول التي تملك وفرة في الموارد الطاقوية حيث أنها تمتلك ثروة بترولية ضخمة يعود اكتشافها إلى سنة 1954 ، وتصدر الجزائر ما نسبته 90% من الإنتاج وقد بلغت نسبة الصادرات البترولية أكثر من 98% من مجموع الصادرات الجزائرية، هذا وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي العائدات المتأتبة عن صادرات البترول لدول أوبك لسنة 2008 بعائد بلغ قدره حوالي 4 مليار دولار، بينما بقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات مستقرة عند نسبة ضئيلة لا تتعدى 2%، وهذا ما بين الضعف والتراجع الواضح في أداء الاقتصاد الجزائري الذي لم يتغير من عهد الاستقلال إلى وقتنا الحالي. والسؤال المطروح هنا يتمثل في: **كيف تؤثر وفرة البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول المنتجة والمصدرة للموارد الطبيعية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، من خلال التطرق لوفرة البترول والتطير الدائم في أسعاره بسبب عدم استقرارها في الأسواق الدولية قد يؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي ويخفض مستوى النمو الاقتصادي -بسبب تدني نوعية المؤسسات- إذا ما لم توجد الدولة سياسات ناجعة لمواجهة تقلبات أسعار البترول.

أهداف البحث: ويهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة، سنتناول في هذا المقال العلاقة بين وفرة البترول والجودة المؤسسية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة بين 1970-2014 وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM ومختلف المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية.

فرضيات البحث: أما الفرضية التي اعتمدت للإجابة على الإشكالية المطروحة، فهي كالتالي: هل تؤثر وفرة البترول في الجزائر سلبا على النمو الاقتصادي؟ أم يختلف هذا الأثر باختلاف جودة الإطار المؤسسي؟.

الدراسات السابقة: لا شك أن لموضوع الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي أهمية بالغة أدركها الباحثون فحاءت مساهماتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال أهم دراسة في هذا المجال والتي تعد المرجع الأساسي لباقي الدراسات وهي دراسة كل من الباحثين الاقتصاديين Sachs & Warner سنة 1995 باستعمال المقاطع العرضية للسلاسل الزمنية لمعدل استخدام الموارد الطبيعية والناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-1989 وكانت النتائج المتحصل عليها تشير إلى علاقة عكسية بين وفرة هذه الموارد والنمو الاقتصادي مما يدل على تفشي ظاهرة لعنة الموارد.

1. العامل المؤسسي كمفسر للنمو الاقتصادي:

يعرف (Douglass North 1990) على أنها قواعد اللعبة في المجتمع أي أنها تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر، كلك المؤسسة تعبر عن مجموعة القواعد الرسمية [القوانين والتنظيمات] وغير الرسمية [التقاليد والأعراف] التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع¹.

¹ عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 42، 2005، ص: 02.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

وحسب تقرير التنمية في العالم لعام 2002 فإن المؤسسات هي القوانين التي تسيّر السلوكيات، وآليات التنفيذ أو الميكانيزمات التي تنفذ وتدعم تلك القواعد، وبالتالي فهي تؤثر على دوافع الناس وتدعم معاملات السوق وبذلك تعطي للناس فرصا وحوافز للانخراط في نشاط السوق المثمر².

أما الباحثين (2008) Daniel Kaufmann and Art Kraay عرفا الحكومة على أنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، وتشمل عملية اختيار ومراقبة واستبدال الحكومة، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على الصياغة والتنفيذ الفعال للسياسات واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية فيما بينها³.

كما نعلم اليوم فإن أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي لا يحتاج في الواقع إلى تأكيد حيث أن اختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي لا يرجع بالضرورة إلى اختلاف توفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية، بل حسبا يبدو يتمثل الاختلاف أساسا في السياسات والمناهج المتبعة وبشكل أخص في الإدارة والمؤسسات المناط بما تنفيذ مثل هذه السياسات والمناهج، وبالرغم من أهمية المؤسسات في النمو الاقتصادي وفي دفع عجلة التنمية إلا أنها نادرا ما تحظى باهتمام كاف.

كذلك فإن النقاشات التي دارت حول العوامل المفسرة لاختلاف النمو الاقتصادي بين الدول عززت من أهمية ودور المؤسسات، حيث أشار الاقتصادي Solow إلا أنه لا يجب النظر فقط لرأس المال المادي بل البشري أيضا، تراكم العوامل ولكن أيضا تركيبة هذه العوامل، الإنتاجية الكلية لهذه العوامل، القدرات التكنولوجية والمعرفية وهذا ما يشير في الأخير إلى المحتوى المؤسساتي والسياسي⁴. هنا يطرح السؤال التالي نفسه بإلحاح: لماذا بعض الدول بلغت التراكم والابتكار أكثر من الدول الأخرى؟ وللإجابة على هذا السؤال يميز كل من Trebbi (2003) Subramanian and Rodrik بين ثلاث أطروحات شائعة للمحددات العميقة للدخل والتي تكمن في⁵:

للح دور الجغرافيا التي تعد المحدد الأساسي للمناخ والموارد الطبيعية.

للح دور التجارة الدولية كمحرك لتغير الإنتاجية ونمو الدخل.

للح المؤسسات وبشكل خاص دور حقوق الملكية وسيادة القانون وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الاقتصادي المرغوب.

وفي تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن البنك الدولي عام 2009 والذي شدد على دور الإصلاح المؤسساتي باعتباره حجر الزاوية لأي إستراتيجية تنمية ذات مصداقية للقطاع الخاص، حيث أنه يعتبر لب الحكم الراشد good governance والذي يهدف إلى زيادة الفعالية والتنسيق بين الجهات العامة ومؤسسات السوق مع الشركات وتنفيذ القوانين، وهذا الأمر يتطلب وجود مؤسسات تنظيمية من شأنها تعزيز المنافسة ودعم كفاءة توزيع الموارد علاوة على صيانة حقوق الملكية والقدرة على تطبيق القوانين.

كذلك بينت الدراسات أن الأنظمة المالية تؤثر على التنمية الاقتصادية حيث أن تنمية القطاع المالي يحفز على رفع نشاط الادخار والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية فتعرض بذلك الاستثمارات وبالتالي النمو الاقتصادي، إلا أن هذه التنمية المالية مشروطة بتواجد إطار مؤسسي سليم ومناسب، كما أنه أحد المحاور السبع الرئيسية للتنمية المالية والتي تشمل كلا من: البيئة المؤسسية، بيئة الأعمال، الاستقرار المالي، الخدمات المالية

² World Bank, Building institutions for market, World Development Report, 2002, P :04.

³ Daniel Kaufmann, Art Kraay, Gouvernance indicators :Where are we, where should we be doing ?, World Bank Observer, Vol 23 N°01, 2008, P :03.

⁴ Philippe Darreau, Croissance et politique économique, 1^{ère} Edition, Boeck University, 2003, P :26.

⁵ Dani Rodrik, Arvind Subramanian, The primacy of institutions (and what this does and does not mean), Finance and development, June 2003, P :32.

المصرفية، الخدمات المالية غير المصرفية، الأسواق المالية والنفاد المالي وهذا حسب تقرير التنمية المالية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2010.

تشير الأدبيات والدراسات الأكاديمية الحديثة إلى الدور المهم الذي تؤديه المؤسسات في ترقية النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ذلك أن نوعية المؤسسات تؤثر على مناخ الأعمال بطريقة غير مباشرة وبالتالي تؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أثارت نوعية المؤسسات أهمية بالغة كمفسر لنشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك أنه بغية جذب واستمرارية تدفق هذه الاستثمارات يجب الاستمرار في السعي لخلق إطار شفاف مستقر ومتنوع ومؤسسات ذات جودة كبيرة⁶.

2. دور الجودة المؤسساتية في تفسير العلاقة بين وفرة البترول والنمو الاقتصادي:

لقد أظهرت الأبحاث والدراسات الأكاديمية نتائج هامة في اقتصاديات النمو والتنمية للقرن العشرين والتي تتعلق بظاهرة تباطؤ النمو والأداء الاقتصادي في الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية على غرار الدول التي لا تملك هذا القدر الهائل من الموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال نجد أن دول فقيرة من حيث هذه الموارد تسجل مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي كدول النمر الآسيوية في حين أن دولاً غنية بالموارد الطبيعية مثل نيجيريا، زامبيا، سيريلانكا، أنغولا، السعودية، الجزائر وفنزويلا تنمو بدرجة أقل من الدول التي تندر فيها هذه الموارد وتتسم بتباطؤ معدلات النمو فيها، وبالتالي فإن متوسط النمو يختلف في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والدول الفقيرة من حيث هذه الموارد.

الفكرة الأساسية لدور جودة المؤسسات في تفسير العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي تكمن في كونها إذا كانت الدولة أساساً تتمتع بمؤسسات قوية وذات جودة عالية قبل اكتشافها لما تملكه من ثروات طبيعية، فإن هذه الدولة تكون أقل عرضة للإصابة بلعنة الموارد الطبيعية. وبشكل عام نجد علاقة عكسية بين الاعتماد على مصدر وحيد للدخل من أصل طبيعي كالبترول والنمو الاقتصادي، وعند إضافة العامل المؤسساتي إلى التحليل لاحظ جملة من الباحثين والأكاديميين أن الجودة المؤسساتية هي العامل المحدد لطبيعية العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير الوفرة على النمو الاقتصادي بشكل سلبي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة عنه في تلك الدول ذات المؤسسات القوية⁷.

ومن أجل إثبات ذلك فقد قام كل من (Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik (2006) بتبيان أن العامل الأساسي في تحديد النجاح أو الفشل في تحقيق التنمية يكمن في العامل المؤسساتي، وقد بين متوسط النمو الاقتصادي السنوي للفترة الممتدة بين 1965-1990 مقابل وفرة الموارد الطبيعية في الدول التي يتجاوز معدل صادراتها من الموارد الطبيعية 10% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام مقاطع عرضية لعينة تتكون من 42 دولة⁸.

وفيما يتعلق بهذه النقطة فهناك أعمال كثيرة تؤكد وجهة النظر التي تثبت وجود ارتباط قوي بين لعنة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال نجد دراسة (Mohammed Ali Alayli (2005 أن الموارد الطبيعية لا تتسبب في حد ذاتها في

⁶ Kolman Fiodendji, La qualité des institutions et les investissements directs étrangers IDE en Afrique Subsaharienne : Une estimation par la méthode des moments généralisés en système, 7ème journées scientifiques « Institutions, développement économique et transition », Analyse Economique et Développement de l'AUF, Paris, 2006, P :08-09.

⁷ Mark Gallagher, Steve Rozner, Tools for treating resource curse, Development Alternatives, Vol 11, Issue 1, Washington, DIA, 2007, P :28.

⁸ Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, Institutions and resource curse, The Economic Journal, 116(January), 1-20, Royal Economic Society 2006. Published by Blackwell Publishing, 9600 Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA, P :02.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

الإصابة بلعنة الموارد الطبيعية وإنما يكمن المشكل في غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية وأن علاج هذا الفشل المؤسسي يتطلب تغييرات في القانون والممارسة لا استثمارات ضخمة من الموارد، كما ويدعو Ross هذا الريع بالأسر capturing عندما يكون الريع كبيرا وبالتالي تكون الحوافز قوية لكسب السيطرة على عملية تخصيص الريع والتي ينتج عنها إضعاف الإطار المؤسساتي الذي يعمل على تنظيم استخدام الأموال العامة⁹.

أما (2001) Sachs and Warner فقد بين في دراسته وذلك باستخدام أدوات التحليل القياسي وتضمن نموذج الإحداد التفاعل interaction term بين الجودة المؤسساتية ووفرة الموارد الطبيعية وتبين بأنه عندما تكون المؤسسات مستقرة وكفأ بما فيه الكفاية stable and capable فإن ارتباط الاقتصاد بصادرات الموارد الطبيعية يعمل على تسريع النمو الاقتصادي وليس تباطؤه¹⁰.

وفي نفس الإطار نجد دراسة لكل من (2003) J.Isahm, M.Woolcock, L.Pritchett and G.Busby والتي قامت باختبار فرضية أن كفاءة المؤسسات لا تعد وسيلة للتعامل مع الصدمات الخارجية الناتجة عن الموارد الطبيعية كعامل محدد للنمو الاقتصادي فقط وإنما تختلف هذه الكفاءة المؤسساتية في حد ذاتها وذلك حسب الاقتصاديات ومصادر عائدات التصدير المختلفة¹¹.

كذلك دراسة كل من (2003) Xavier-Sala-i-Martin and Arvind Subramanian فتناولوا حالة نيجيريا في دراستهما وأثبتا بأن المشكلة الرئيسية التي تؤثر على الاقتصاد النيجيري تكمن في أن حقيقة العوائد النفطية التي تتلقاها الحكومة تعتبر هبة من السماء وكسبا سهلا يؤدي إلى فساد المؤسسات مما يعمل على خفض آفاق وفرص النمو الاقتصادي وبالتالي تباطؤ معدلاته على المدى الطويل. وقد خلص الباحثان إلى وجود ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية في الصناعات المعدنية [نيجيريا] ويكون ذلك من خلال التأثير غير المباشر لعوامل الجودة المؤسساتية¹².

كما بينت دراسة ل (2006) J.Robenson, R.Torvik and T.Verdier في الورقة البحثية تحت عنوان الأسس السياسية للعنة الموارد الطبيعية أين أرجع الباحثون الأداء الهزيل والبطيء للنمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بالدول الأخرى إلى العوامل السياسية التي تحدثها وفرة الموارد الطبيعية¹³.

كذلك يشير الباحث (2008) Argentino Pessoa إلى أهمية المؤسسات وجودتها وعلاقتها القوية والموجبة بالنمو الاقتصادي، ومن أجل إثبات ذلك قام الباحث باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1980-2004 الصادرة عن Economic Freedom of the World EFW حيث أنها تعبر عن مدى دعم المؤسسات للسياسات في دولة ما لعينة تتكون من 88 دولة من بينها الجزائر، وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن نوعية المؤسسات الجيدة تعزز من عملية النمو الاقتصادي كما أنها السبيل نحو تجنب لعنة الموارد الطبيعية¹⁴.

⁹ Ricky Lam and Leonard Wantchekon, Political Dutch Disease, 2002, P :03.

¹⁰ Mohammed Ali Alayli, Resource rich countries and weak institutions :The resource curse effect, Professor Karp EEP 131, December 4, 2005.

¹¹ J.Isahm, M.Woolcock, L.Pritchett and G.Busby, The varieties of resource experience :How natural resource export structures affect the political economy of economic growth ?, Middlebrary College Economics Discussion Paper N°03-08, April 2003.

¹² Xavier Sala-i-Martin and Arvind Subramanian, Adressing the natural resource curse :An illustration from Nigeria, May 2003.

¹³ J. Robenson, R. Torvik & T. Verdier, Political Foundation of The Resource Curse, Journal of Development Economics , V 79 , 2006 , P: 447-468 .

¹⁴ Argentino Pessoa, Natural resources and institutions :The « Natural resources curse »revisited, Munich Personal RePEc Archive MPRA, May 2008.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

وفي الدراسة التي قام فيها الباحث (2010) Henry Willebald بالتركيز على التفاعل بين وفرة الموارد الطبيعية وامتلاك مؤسسات ذات نوعية وجودية عالية، وذلك من خلال اقتراح منهجيتين، تستند الأولى على تقدير العلاقة الإحصائية بين الأداء الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات لنيوزيلندا والأوروغواي، أما الثانية فتقوم على الوصف التاريخي لتوزيع حقوق ملكية الأراضي والترتيبات المؤسساتية المتصلة بملكية الأراضي في اقتصاديات كل من الأرجنتين والأوروغواي وأستراليا. ووفقا لهذا التحليل فإن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس على مستوى الدخل عن طريق الإجراءات المتبعة من طرف المؤسسات وبالتالي التقليل من الآثار المترتبة عن اكتشاف واستغلال الثروات الطبيعية¹⁵.

وفي دراسة حديثة قام بها كل من (2013) I.Ahmadov, J.Mohammadov and K.Asnanli حيث أجمعوا على أن الاعتماد على الموارد الطبيعية لها تأثيرات محتملة على التنمية المؤسساتية وذلك باستخدام بيانات مدمجة للفترة 1996-2011 لكل من روسيا، أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان، ويشير الباحثون إلى أن ضعف الجودة المؤسساتية تعد السبب الأساسي لإطار إداري غير ملائم لتسيير عائدات الثروات الطبيعية وإحفاق عملية تحويل هذه العوائد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية¹⁶.

3. واقع الإصلاحات والبيئة المؤسساتية في الجزائر:

1.3. الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر:

يمكن تلخيص أهم الجهود التي بذلتها الجزائر مؤخرا في إطار الإصلاحات المؤسساتية على مستوى المجالات التالية:

① **مكافحة الفساد:** حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بأن الفساد في الجزائر يعد من أول معوقات الاستثمار بالإضافة إلى بعض العوائق الأخرى على الصعيد المالي المتمثل في صعوبة الحصول على القروض، صعوبة الحصول على العقار الصناعي وتفشي الاقتصاد غير الرسمي، وبينت نتائج الدراسة التي قام بها البنك الدولي أن هذه المؤسسات تنفق ما قيمته 6% من أرقام أعمالها على الفساد في شكل رشاوى¹⁷.

وحسب تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2005، احتلت الجزائر مكانة غير مشرفة عام 2005 حيث حصلت على 2.8 نقطة من 10 محتملة بذلك المرتبة 97، وبذلك اقتسمت الجزائر هذه الرتبة مع دول بلغت فيها الرشوة وسوء التسيير أطنابها مثل مدغشقر، ملاوي، الموزمبيق، الأرجنتين وسريا¹⁸.

ولقد عرفت الجزائر انتشارا واسعا لمختلف مظاهر وأشكال الفساد وفي مختلف القطاعات والمجالات الأمر الذي جعل منها نموذجا لدولة الفساد وذلك بتأكيد من أسمى سلطة في البلاد رئيس الجمهورية حيث جاء في خطاب ألقاه في 27 أبريل 1999 "أن الجزائر دولة مريضة بالفساد"¹⁹.

وفي هذا الصدد تؤدي النصوص التشريعية والأجهزة الرسمية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها دورا مهما في مكافحة الفساد خاصة ما تعلق منها بالرشوة وممارسة الفساد والتهرب وتبييض الأموال، ولكن بشرط توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تطبيق هذه القوانين وإعطاء

¹⁵ Henry Willebald, Natural resources and institutional quality : the hypothesis of appropriability revisited from an historical perspective, Historical Patterns of Development and Underdevelopment Conference, Hosted by Universidad de la Republica, Uruguay, 13-14 December 2010.

¹⁶ I.Ahmadov, J.Mohammadov and K.Asnanli, Assesment of institutional quality in resources rich Caspian Basin countries, MPRA, June 2013.

¹⁷ ناجي بن حسين، الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته -إشارة لحالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 04، 2007، ص: 28.

¹⁸ خليل عبد القادر، دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، جامعة المدية، ص: 10.

¹⁹ محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، لبنان، نوفمبر 2004، ص: 37.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

الصلاحيات الواسعة والدعم اللازم للمؤسسات والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد. فسارعت للتصديق على جملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته:

- ☑ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة في 31/10/2003 بتحفظ في 2004،
- ☑ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد المعتمدة في مابوثو في 11/07/2003 والتي تم التصديق عليها دون إبداء أي تحفظ سنة 2006،
- ☑ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15/11/2000 وكذا البروتوكولات الملحقة بها،
- ☑ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة. ولعل أهم دليل على ذلك إصدار مجموعة من النصوص التنفيذية والقانونية أهمها القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20/02/2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر، ومجموعة المراسيم الرئاسية رقم 06-413، 06-414 و 06-415 المؤرخة في 22/11/2006 لتنظيم سير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. بالإضافة إلى قرار 2007/04/02 المحدد لقائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالامتلاكات والذي أعطى للقانون معناه الكامل²⁰.
- كما تم إصدار مرسوم من قبل وزارة المالية في 18/05/2008 يفصل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة ومسار تنقل الأموال المشبوهة.
- ② الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر: يوجد العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد أهمها:
للمجلس المحاسبية: نشأ سنة 1980 و يعتبر أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، حيث أنه يمثل هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة.
- للمفتشية العامة للمالية: التي تم إنشاؤها سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 01/03/1980 وأعيد تنظيمها في أكثر من مناسبة، وقد أسند لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي.
- للمرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها: والذي أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02/07/1996 وتمثلت مهمته في جمع المعلومات المتعلقة بقضايا الرشوى، الاختلاسات، ممارسة التأثير والنفوذ أثناء إجراء الصفقات العمومية ومراقبة الأموال غير المشروعة.
- لإنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد: بموجب الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26/08/2010 والذي يهدف إلى تنعيم القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20/02/2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وقد كلف هذا الديوان بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد.
- للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تم تنصيبها في جانفي 2011 طبقا للمادة 17 من قانون مكافحة الفساد قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

2.3. واقع البيئة المؤسسية في الجزائر:

²⁰ زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص: 134.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

في الجزائر، وعلى خلاف التحولات الاقتصادية التي عرفتها والتي تمثلت في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وما تمخض عنه من إجراءات، وقد سمحت سياسة الإصلاح الاقتصادي بتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن البيئة المؤسساتية لقيت اهتماما قليلا من قبل صانعي قرار السياسات الاقتصادية، حيث أن الجزائر لم تنجح في خلق قطاعات مصدرة خارج قطاع المحروقات. وفيما يلي سنتناول وضع الجزائر حسب أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة.

① مؤشرات الحوكمة: إن وضعية الجزائر حسب ترتيب مؤشرات الحوكمة السنة والتي تتراوح بين [-2.50 كحد أدنى و+2.50 كحد أعلى] الصادرة عن البنك الدولي والمتمثلة في: المساءلة والتعبير، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات، سيادة القانون وضبط الفساد، خلال الفترة الزمنية 1996-2012 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 1996-2012.

| السنوات | المساءلة والتعبير | الاستقرار السياسي وغياب العنف | فعالية الحكومة | نوعية التنظيمات | سيادة القانون | ضبط الفساد |
|---------|-------------------|-------------------------------|----------------|-----------------|---------------|------------|
| 1996 | 1.27- | 1.86- | 0.95- | 0.77- | 1.19- | 0.48- |
| 1998 | 1.38- | 1.96- | 0.81- | 0.72- | 1.18- | 0.97- |
| 2000 | 1.21- | 1.50- | 0.96- | 0.69- | 1.17- | 0.95- |
| 2002 | 1.12- | 1.70- | 0.61- | 0.59- | 0.59- | 0.94- |
| 2003 | 1.14- | 1.78- | 0.61- | 0.55- | 0.54- | 0.67- |
| 2004 | 0.82- | 1.37- | 0.52- | 0.54- | 0.55- | 0.63- |
| 2005 | 0.76- | 0.93- | 0.44- | 0.43- | 0.70- | 0.42- |
| 2006 | 0.92- | 1.12- | 0.52- | 0.58- | 0.64- | 0.49- |
| 2007 | 1- | 1.13- | 0.60- | 0.62- | 0.71- | 0.52- |
| 2008 | 0.99- | 1.09- | 0.61- | 0.79- | 0.71- | 0.56- |
| 2009 | 1.06- | 1.22- | 0.58- | 1.07- | 0.76- | 0.55- |
| 2010 | 1.03- | 1.26- | 0.48- | 1.17- | 0.75- | 0.49- |
| 2011 | 1.02- | 1.36- | 0.58- | 1.19- | 0.82- | 0.56- |
| 2012 | 0.91- | 1.34- | 0.55- | 1.29- | 0.79- | 0.54- |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي WGI.

أما المؤشرات الحوكمة الستة وحسب الجدول السابق فقد سجلت الجزائر تقديرات سالبة على سلم التقديرات طيلة فترة الدراسة 1996-2012 وخاصة تلك المتعلقة بالاستقرار السياسي وغياب العنف ونوعية المنظمات عام 2012 حيث سجلت -1.34 و-1.29 على التوالي، وهو الأمر الذي يعكس نوعية متدنية للمؤسسات في الجزائر.

من خلال الترتيب المئوي الذي يتراوح بين [0 كحد أدنى - 100 كحد أعلى] صنفت الجزائر في الربع الأخير [0-25] دولة خلال السنوات 1996، 1998، 2000، 2008 و2009 فيما يتعلق بالمساءلة والتعبير والاستقرار السياسي. كذلك فيما يتعلق بنوعية التنظيمات تحتل

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

الجزائر أيضا الربع الأخير من الدول، أما بالنسبة لفعالية الحكومة، ضبط الفساد وسيادة القانون حيث صنفت في الربع الثالث من الدول ما بين 25-50 منذ سنة 2002 حيث عرفت هذه المؤشرات ترتيب نحو التحسن مع التذبذب.

الجدول رقم 02: الترتيب المتوي لمؤشرات الحوكمة حسب الجزائر، المغرب، تونس ومصر سنة 2012.

| الدولة | المساءلة والتعبير | الاستقرار السياسي | فعالية الحكومة | نوعية التنظيمات | سيادة القانون | ضبط الفساد |
|---------|-------------------|-------------------|----------------|-----------------|---------------|------------|
| الجزائر | 23 | 09 | 34 | 09 | 26 | 36 |
| المغرب | 43 | 32 | 53 | 50 | 49 | 42 |
| تونس | 29 | 22 | 56 | 45 | 51 | 53 |
| مصر | 27 | 08 | 25 | 33 | 40 | 34 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي WGI.

يظهر من الجدول أعلاه أن الوضع المقارن لمؤشرات الحوكمة في الجزائر لسنة 2012 سيئ مقارنة بجزائرها المغرب، تونس ومصر، فبينما سجلت الجزائر وضع مقارن ضعيف [10-25] على مستوى مؤشرات المساءلة والتعبير، الاستقرار السياسي ونوعية المنظمات، ووضع مقارن متوسط [25-50] بالنسبة لفعالية الحكومة، سيادة القانون وضبط الفساد، سجلت تونس وضع مقارن جيد [50-75] بالنسبة لثلاث مؤشرات فعالية الحكومة، سيادة القانون وضبط الفساد، أما المغرب فقد سجلت وضع مقارن جيد بالنسبة لفعالية الحكومة ونوعية التنظيمات وسيادة القانون في حين سجلن وضع مقارن متوسط بالنسبة لضبط الفساد، المساءلة والتعبير والاستقرار السياسي، أما مصر فقد سجلت وضع مقارن متوسط بالنسبة لجميع المؤشرات ما عدا الاستقرار السياسي وغياب العنف أين سجلت 8 نقاط من مجموع 100 وهو ما يشير إلى غياب الاستقرار السياسي وانتشار العنف بالدولة.

وفقا لهذه المؤشرات ينظر إلى الجزائر على أنها غير مستقرة سياسيا يهيمن عليها الفساد. و بالتالي لا يمكن للجزائر تحقيق النمو المنشود بمجرد تطبيق وصفات جاهزة وإحداث تغيير في سياستها، ولكن لا بد من القيام بمجهود لتحسين جودة الحكم على جميع المستويات.

② **مؤشر مدركات الفساد CPI:** هذا المؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية ويرتب دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، تتراوح قيمته بين 0 و10 أو بين 0 و100، والجدول التالي يبين لنا رتبة ودرجة الفساد التي حصلت عليها الجزائر خلال الفترة 2003-2012.

الجدول رقم 03: درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2012.

| السنوات | عدد الدول | الدرجة | الرتبة |
|---------|-----------|--------|--------|
| 2003 | 133 | 2.6 | 88 |
| 2004 | 146 | 2.7 | 97 |
| 2005 | 159 | 2.8 | 97 |
| 2006 | 163 | 3.1 | 84 |
| 2007 | 180 | 3 | 99 |
| 2008 | 180 | 3.2 | 92 |
| 2009 | 180 | 2.8 | 111 |

| | | | |
|-----|-----------|-----|------|
| 105 | 2.9 | 178 | 2010 |
| 112 | 2.9 | 183 | 2011 |
| 105 | 100 من 34 | 174 | 2012 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المنظمة العالمية للشفافية.

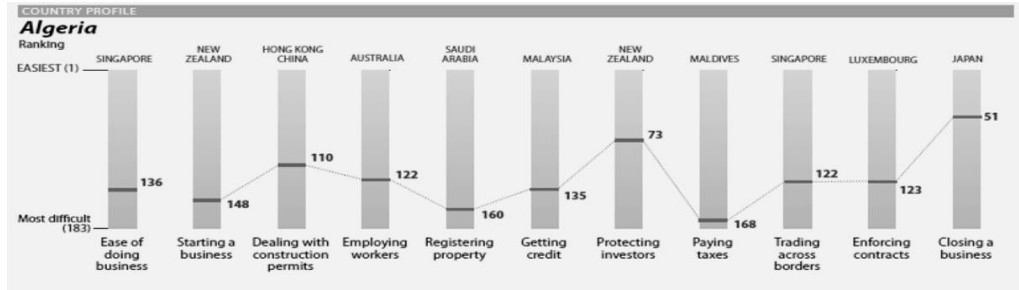
يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر توجد ضمن مجموعة الدول المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ففي عام 2003 حصلت على درجة سيئة قدرت 2.6 واحتلت بذلك المرتبة 88 من مجموع 133 دولة ويرجع ذلك إلى تفشي الفساد والرشوة بشكل كبير، ثم عرفت تحسنا طفيفا في درجة الفساد في السنوات 2004-2006 حيث حصلت على درجة 3.1 سنة 2006 واحتلت بذلك الرتبة 84 من بين 163 دولة وهي أحسن رتبة حصلت عليها الجزائر حتى وقتنا الحالي.

وفي سنة 2007 تدرج ترتيب الجزائر بـ15 نقطة مقارنة بالسنة السابقة 2006، وهذا يعني أن الجزائر تشهد معدلات خطيرة للفساد، وقد عرفت تحسنا طفيفا سنة 2008 حيث احتلت المرتبة 92 من أصل 180 دولة بـ3.2 درجة من 10 درجات، وقد سمح هذا للجزائر من الخروج من المربع الأسود الذي مجموعة الدول الأكثر فسادا في العالم لتتراجع بشكل كبير مع حلول عام 2009 حيث أصبحت ترتب مع الدول الأكثر فسادا في العالم.

3 مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال: تحتل الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، المرتبة 136 من بين 183 دولة في الترتيب العام، والمرتبة 13 من بين 20 دولة عربية²¹.

يظهر ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العشرة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال أنها تحتل فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري المرتبة 148، استخراج تراخيص البناء المرتبة 110، توظيف العاملين المرتبة 122، تسجيل الملكية 160، الحصول على الائتمان 135، حماية المستثمرين 73، دفع الضرائب 168، التجارة عبر الحدود 122، إنفاذ العقود 123 وتصفية النشاط التجاري المرتبة 51. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 01: ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر عام 2010.



Source : World Bank , Doing Business in The Arab World, 2010, Washington 2009, P :50.

وقد جاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية لعام 2012 أن الجزائر تدرجت من المرتبة 143 في سنة 2011 إلى المرتبة 148 سنة 2012، ويرتب التقرير الدول على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 10 مجالات إجرائية مثل: بدء النشاط التجاري، تسوية حالات الإعسار والتجارة عبر الحدود، وفيما يلي جدول الترتيب حسب مجالات أنشطة الأعمال الواردة.

²¹World Bank , Doing Business in The Arab World, 2010, Washington 2009, P :50.

| مرتبة 2011 | مرتبة 2012 | الترتيب حسب الفئات |
|------------|------------|-----------------------|
| 150 | 153 | بدء المشروع |
| 117 | 118 | استخراج تراخيص البناء |
| 165 | 164 | الحصول على الكهرباء |
| 165 | 167 | تسجيل الممتلكات |
| 139 | 150 | الحصول على الائتمان |
| 74 | 79 | حماية المستثمرين |
| 162 | 164 | دفع الضرائب |
| 123 | 127 | التجارة عبر الحدود |
| 123 | 122 | تنفيذ العقود |
| 52 | 59 | تسوية حالات الإعسار |

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية.

كما أنه نمة تباين شديد في إجراءات بدء النشاط التجاري فيما بين الدول العربية، ففي حين لا يتطلب ذلك سوى 3 إجراءات في السعودية فإنه يتطلب 14 إجراء في الجزائر.

4. أثر البترول ونوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر:

وبعد التحليل السابق لدور المؤسسات في النمو الاقتصادي وواقع الإصلاحات المؤسساتية والبيئة المؤسساتية في الجزائر، ونظرا للأهمية البالغة لقطاع البترول ذلك القطاع الذي يمثل القلب النابض والحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي، سنتقل إلى الدراسة القياسية لأثر وفرة البترول ونوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر. وسنقوم في دراستنا التطبيقية بدراسة أثر وفرة البترول على النمو الاقتصادي باستخدام مقياس إنتاج البترول بالنسبة للفرد الواحد، فقد بين كل من (Alexeev and Conrad 2009) بأن إنتاج البترول أو احتياطي البترول بالنسبة للفرد الواحد يعتبران أفضل مقياس للوفرة. باستخدام سلاسل زمنية سنوية [أنظر الملحق رقم 01] خلال الفترة 1970-2014، كما نعتد في قياس النموذج المقترح على برنامج Eviews 6.0.

تفترض الدراسات التطبيقية التي تستعمل السلاسل الزمنية أن تكون هذه الأخيرة ساكنة أو مستقرة، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة سنستعين باختبارات ADF، PP و KPSS وباستعمال برنامج Eviews 6 تبين أن كل السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى. وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن. وبالتالي سنقوم في هذه المرحلة باختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار Johansen للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين وفرة البترول، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، متغير الهيكل القانوني وحقوق الملكية، الفساد والديمقراطية كمؤشرات لنوعية المؤسسات، مؤشر Koopen للتطور المالي وباقي المتغيرات في المدى الطويل.

و بعد التأكد من وجود التكامل المتزامن أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين وفرة البترول وباقي المتغيرات فإن النموذج الأكثر الملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ ECM، بهدف تحليل أثر وفرة الموارد الطبيعية ممثلة في البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر وباقي

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

متغيرات الدراسة. كما يعمل نموذج تصحيح الخطأ على الأخذ بعين الاعتبار التقلبات التي تحدث في المدى القصير قصد أن تؤول هذه الآلية نحو علاقة طويلة الأجل. وباستخدام برنامج Eviews نحصل على النموذج التالي:

$$D(GDPC) = - 0.009 + 0.152 * D(GDPC_{(-1)}) + 2.97 * D(OILPR_{(-1)}) - 0.193 * D(INV_{(-1)}) + 0.223 * D(GS_{(-1)}) + 0.0042 * D(OPENES_{(-1)}) - 1.469 * D(CORRUP_{(-1)}) + 0.564 * D(DEMO_{(-1)}) - 1.904 * D(LSPR_{(-1)}) - 1.861 * D(COAPEN_{(-1)}) - 0.017 * D(LSPR_{(-1)}) + 0.11$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن سرعة التعديل الجزئي أخذت الإشارة السالبة المنتظرة في كل معادلة من المعادلات المقدرة في النموذج، وهذا يؤكد معنوية العلاقة في المدى الطويل. إلى جانب هذا لا بد من التأكد بأن بواقي النموذج تمثل تشويشا أبيض وذلك من خلال إحصائية Q(Ljung-Box) حيث أن $Q(20) = 16.517$ باحتمال 0.684 وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن إحصائية Q-Stat المحسوبة أصغر من الجدولة عند درجة ثقة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن معاملات النموذج عبارة عن تشويش أبيض.

و نستنتج مما سبق أن نموذج تصحيح الأخطاء معنوي، كما نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.899$ وهذا يعني أن النموذج يعطي توفيقا جيدا لنموذج تصحيح الأخطاء للبيانات، حيث تفسر المتغيرات المستقلة بنسبة 89% من التغير الكلي الذي يحدث في المتغير التابع أي المتغيرات المفسرة تشرح بشكل جيد المتغير التابع. بعد أن اكتشفنا علاقة تكامل متزامن بين وفرة البترول ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المؤسسية في المدى الطويل سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger، وباستخدام برنامج 6 Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 05: اتجاهات السببية باستخدام إنتاج البترول للفرد كمقياس للوفرة.

| اتجاه السببية | Prob |
|----------------|--------|
| GS → GDPC | 0.0443 |
| GDPC → GS | 0.0396 |
| INV → GDPC | 0.0465 |
| OPENES → GDPC | 0.0506 |
| GDPC → CORRUP | 0.0086 |
| GDPC → HC | 0.0309 |
| INV → OILPR | 0.0500 |
| GS → INV | 0.0540 |
| OILPR → INV | 0.0130 |
| OILPR → CORRUP | 0.0456 |
| OILPR → DEMO | 0.0281 |
| CORRUP → GS | 0.0456 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن كلا من الإنفاق الحكومي GS، الاستثمار INV والافتتاح التجاري OPENES يؤثر مباشرة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن ارتفاع هذه المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي تؤدي إلى ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج، كما أن مؤشرات النوعية المؤسساتية تؤثر طردا على الإنفاق الحكومي ويؤثر هذا الأخير طردا على الاستثمار والذي يؤثر بدوره على الافتتاح التجاري. وبالتالي نستنتج أن وفرة البترول لا تؤثر بشكل مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإنما بشكل غير مباشر حيث أن وفرة البترول تؤدي إلى انتشار الفساد، البيروقراطية و تقهقر الإطار المؤسساتي للدولة، وتؤدي البيئة المؤسساتية والسياسية الرديئة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي وارتفاع هذا الأخير أدى إلى ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى سياسات الإنعاش الاقتصادي التي أنت بعض ثمارها.

وبالتالي فإن وفرة البترول باستخدام إنتاج البترول للفرد تؤثر بشكل غير مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق الحكومي في الجزائر عن طريق نوعية المؤسسات وبالتالي فإن المشكلة في الجزائر ليست مشكلة الوفرة بحد ذاتها وإنما رداءة وعدم فاعلية الإطار المؤسساتي والسياسي، وبالتالي فإن هذا التحليل يتوافق والتحليل النظري الذي قمنا به في الفصول السابقة أي أن الجزائر تعاني من ضعف في الإطار المؤسساتي الذي انعكس سلبا على النمو والتنمية.

هذا وتوضح أهمية العوائد النفطية جليا في تحسن بعض المؤشرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الموضحة في النقاط التالية:

☞ الناتج الداخلي الخام للجزائر تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حوالي 14384.8 مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

☞ معدلات التضخم عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4 %، ليرتفع إلى 4.3 % سنة 2003 ثم 4 % سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4 %، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالاً للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 5.7 % سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9 % سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

الميزانية العامة للدولة رصيدها كان موجبا على طول الفترة محل الدراسة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ 570.3 مليار دينار والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

انخفاض معدل البطالة من 29.5 % سنة 2000 إلى 15.2 % سنة 2005 ثم إلى حدود 10.03 % بحلول سنة 2010، ويرجع ذلك إلى توفير فرص عمل جديدة من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاع التربية والتعليم والتكوين وقطاع العدالة، وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3.36 مليون موظف بحلول سنة 2010، بالإضافة إلى تغطية نفقات زيادة الأجر للعمال سنة 2006 بالفائض المحقق من جراء ارتفاع العوائد البترولية.

حجم الدين الخارجي تراجع من 28 مليار دولار سنة 1990 بعد تفاقمه بسبب ارتفاع قيمة الاستيراد بسبب انخفاض أسعار البترول وتراجع العائدات ثم انخفض إلى حدود 16.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى حوالي 5.3 مليار دولار بحلول سنة 2009 وذلك بعد التسديد المسبق لدين دول نادي باريس سنة 2006 الذي بلغ 7.9 مليار دولار والذي خصصته من صندوق ضبط الموارد، وبالتالي انخفاض حجم خدمة الدين الذي انتقل من 8.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 4.4 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى حدود مليار دولار بحلول عام 2009. ميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلته إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و 17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. وعلى هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات قدر بـ 29.55 مليار دولار يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 وكذا سنة 2006 وواصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازنها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية.

خلاصة:

لقد قمنا في هذا البحث بدراسة أثر وفرة البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM، وهذا باستخدام مقياس إنتاج البترول بالنسبة للفرد الواحد، فقد بين كل من (Alexeev and Conrad 2009) بأن إنتاج البترول أو احتياطي البترول بالنسبة للفرد الواحد يعتبران أفضل مقياس للوفرة. وقد بينت النتائج التطبيقية قناتين لأقر وفرة البترول على النمو الاقتصادي حيث يظهر الأثر الإيجابي المباشر لوفرة البترول من خلال تأثير وفرة البترول على الاستثمار والانفتاح التجاري وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. وتوضح أهمية العوائد النفطية جليا في تحسن بعض المؤشرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

أما القناة الثانية فهي غير مباشرة وتكون من خلال تفاعل وفرة البترول مع سوء الإطار المؤسساتي والسياسي وهو ما يمكن أن يعبر عنه بسوء الإدارة الاقتصادية، سوء استغلال وتوزيع المورد، بيروقراطية الإدارة والفساد والذي يعمل على رفع الإنفاق العام في الجزائر، ويكون تأثير هذه القناة سلبيا على النمو الاقتصادي. فبدون مؤسسة حكم فعالة وجيدة لا تؤدي الاستثمارات والسياسات الاقتصادية المنتهجة ثمارها بالشكل المرجو منها في تنشيط النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤكد عليه باحثي البنك الدولي حيث أن غياب الإطار المؤسساتي الجيد يعد قييدا على النمو الاقتصادي.

حيث أن فشل وعدم اكتمال عملية الانتقال لاقتصاد السوق في الجزائر قد غدت أشكالا أخرى للفساد، فبينما كان يعتقد أن تحرير التجارة الخارجية والانتقال نحو ميكانيزمات السوق قد يمكن من التقليل من هذه الظاهرة بجميع أبعادها سواء الاقتصادية، السياسية أو الاجتماعية، إلا أن تحرير الاقتصاد الجزائري ساهم في إظهار أنواع جديدة من الفساد، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الارتباط المباشر بين الفساد بالاقتصاد الموجه والرعي. وبالتالي فإن المشكلة في الجزائر ليست مشكلة الوفرة بحد ذاتها وإنما عدم فاعلية وسوء الإطار المؤسساتي والسياسي، وبالتالي فإن هذا التحليل يتوافق والتحليل النظري الذي قمنا به في الفصول السابقة أي أن الجزائر تعاني من ضعف في الإطار المؤسساتي الذي انعكس سلبا على النمو والتنمية.

المراجع:

- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية.
- خليل عبد القادر، دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، جامعة المدية.
- زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، حسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 42، 2005.
- محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، لبنان، نوفمبر 2004.
- ناجي بن حسين، الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته—إشارة لحالة الجزائر—، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 04، 2007.
- Alice Sindzingre, Institutions, développement et pauvreté, AFD, Document de Travail, N°20, 2006.
- Argentino Pessoa, Natural resources and institutions :The « Natural resources curse »revisited, Munich Personal RePEc Archive MPRA, May 2008.
- Dani Rodrik, Arvind Subramanian, The primacy of institutions (and what this does and does not mean), Finance and development, June 2003.
- Henry Willebald, Natural resources and institutional quality : the hypothesis of appropriability revisited from an historical perspective, Historical Patterns of Development and Underdevelopment Conference, Hosted by Universidad de la Republica, Uruguay, 13-14 December 2010.
- I.Ahmadov, J.Mohammadov and K.Aslanli, Assesment of institutional quality in resources rich Caspian Basin countries, MPRA, June 2013.
- j. Robinson, R. Torvik & T. Verdier, Political Foundation of The Resource Curse, Journal of Development Economics , V 79 , 2006 , P: 447-468 .

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

- J.Isham, M.Woolcock, L.Prichett and G.Busby, The varieties of resource experience :How natural resource export structures affect the political economy of economic growth ?, Middlebrary College Economics Discussion Paper N°03-08, April 2003.
- Mohammed Ali Alayli, Resource rich countries and weak institutions :The resource curse effect, Professor Karp EEP 131, December 4, 2005.
- Ricky Lam and Leonard Wantchekon, Political Dutch Disease, 2002.
- Xavier Sala-i-Martin and Arvind Subramanian, Adressing the natural resource curse :An illustration from Nigeria, May 2003.
- Daniel Kaufmann, Art Kraay, Gouvernance indicators :Where are we, where should web e doing ?, World Bank Observer, Vol 23 N°01, 2008.
- Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, Institutions and resource curse, The Economic Journal, 116(January), 1-20, Royal Economic Society 2006. Published by Blackwell Publishing, 9600 Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA.
- Kolman Fiodendji, La qualité des institutions et les investissement directs étrangers IDE en Afrique Subsaharienne : Une estimation par la méthode des moments généralisés en système, 7ème journées scientifiques « Institutions, développement économique et transition », Analyse Economique et Développement de l'AUF, Paris, 2006.
- Mark Gallagher, Steve Rozner, Tools for treating resource curse, Development Alternatives, Vol 11, Issue 1, Washington, DIA, 2007.
- Philippe Darreau, Croissance et politique économique, 1^{ère} Edition, Boeck University, 2003.
- World Bank , Doing Business in The Arab World, 2010, Washington 2009, P :50.
- World Bank, Building institutions for market, World Development Report, 2002.

الملاحق :

الملحق رقم 01: المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية.

| | |
|---|--|
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد GDPC | كمتغير تابع حيث أظهرت الدراسات الحديثة لاختبار العلاقة بين وفرة البترول والنمو الاقتصادي أن معظم النماذج المفسرة لمعضلة الوفرة تستخدم متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وهو معطى بالأسعار الثابتة بأخذ سنة الأساس عام 2000. من ONS |
| معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: INV | الديوان الوطني للإحصائيات ONS والبنك العالمي WDI |
| الإفناق الحكومي الموجه للاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GS | الديوان الوطني للإحصائيات ONS والبنك العالمي WDI |
| معدل الانفتاح التجاري openes | كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يقيس درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة ما على العالم الخارجي والدول التي تكون اقتصادياتها أكثر انفتاحا على العالم تستقطب أكبر عدد من المستثمرين. البنك العالمي WDI |
| مؤشر الفساد corrup | |
| مؤشر الديمقراطية demo | |

Les cahiers du MECAS..... N° 12/ Juin 2016

| | |
|---|--|
| <p>مؤشرات تعبر عن نوعية المؤسسات QI من قاعدة بيانات POLITY IV و Freedom House</p> <p>مؤشرات تعبر عن التطور المالي FO من البنك العالمي WDI، الإحصائيات المالية الدولية IFS</p> | <p>مؤشر الحرية المدنية lc</p> <p>مؤشر الحقوق السياسية pr</p> <p>مؤشر الهيكل القانوني وحقوق الملكية lspr</p> <p>مؤشر أداء الحكومة fg</p> <p>مؤشر Koapen لانفتاح رأس المال</p> <p>حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص cp مؤشر انسيابية النظام النقدي smf</p> |
| <p>محسوب على أساس لوغاريتم الفرق للتحصيل العلمي والذي يحسب بمجموع [التعليم الابتدائي+التعليم الثانوي]</p> | <p>تراكم رأس المال البشري hc</p> |
| <p>يدل على وفرة البترول محسوب بناء على معطيات من الوكالة الدولية للطاقة IEA</p> | <p>إنتاج البترول بالنسبة للفرد الواحد</p> |